

الوحدة الثامنة

النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس يتوقع منك عند نهاية دراسة هذه الوحدة أن تحقق الأهداف الآتية:-

- ١ - التعرف على النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.
- ٢ - التعرف بمحتويات بعض البنود الهامة من هذا النظام.
- ٣ - إدراك تميز هذا النظام من حيث اعتماده على الشريعة الإسلامية.
- ٤ - الاعتزاز بهذا النظام وما يتميز به.

التعريف بالنظام الأساسي للحكم بالمملكة وبنوده

وصف النظام الأساسي للحكم^(١):

صدر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بالأمر الملكي ذي الرقم: أ/ 90 وتاريخ: 1412/8/27هـ وجاء فيه :

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، ونظراً لتطور الدولة في مختلف المجالات، ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها. أمرنا بما هو آت:

أولاً - إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً - يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تُعدل بما يتفق معه.

ثالثاً - يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

ويتكون النظام الأساسي للحكم من تسعة أبواب، تحتوي ثلاثاً وثمانين مادة، وهي على النحو التالي:

الباب الأول: المبادئ العامة:

يتكون هذا الباب من أربع مواد (من المادة 1 إلى المادة 4)، ويتناول تحديد هوية الدولة في دينها ودستورها ولغتها وانتمائها وعاصمتها، فقد نصت المادة الأولى منه على ما يلي: (المملكة العربية السعودية دولة عربية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض).

كما يحدد هذا الباب في مواد أخرى عيدي الدولة، وهما: عيد الفطر وعيد الأضحى، وتقويمها، وصفة علم الدولة وشعارها. فقد جاء في المادة الثانية منه : (عيدا الدولة، هما عيدا الفطر والأضحى، وتقويمها، هو التقويم الهجري).

وفي المادة الثالثة : يكون علم الدولة كما يلي:

١ - لونه أخضر.

(١) انظر: نص النظام في موقع وزارة الخارجية السعودية: <http://www.mofa.gov.sa>

وموقع مجلس الشورى : <http://www.shura.gov.sa>

٢ - عرضه يساوي ثلثي طوله.

٣ - تتوسطه كلمة: (لا إله إلا الله محمد رسول الله) تحتها سيف مسلول، ولا ينكس العلم أبداً. ويؤين النظام الأحكام المتعلقة به.

الباب الثاني: نظام الحكم

يتكون هذا الباب من أربع مواد (من المادة 5 حتى المادة 8)، ويحدد نظام الحكم وهو ملكي، واستحقاق الملك في أبناء المؤسس عبد العزيز وأبناء الأبناء، كما يبين طريقة تولي الحكم بالبيعة للأصلح على كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، كما جاء فيه بيان تولي ولي العهد وسلطاته، فقد كان نص المادة السادسة من هذا الباب هو: (يُبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره).

وجاء التأكيد على أن يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة، فقد كان نص المادة السابعة هو (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة).

ويقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة وفق الشريعة الإسلامية. فقد كان نص المادة الثامنة هو: (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية).

الباب الثالث: مقومات المجتمع السعودي

يتكون هذا الباب من خمس مواد (من المادة 9 حتى المادة 13) أوضح فيها مقومات المجتمع السعودي، فالأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويرى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله (صلى الله عليه وسلم) ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد، كما جاء التأكيد على التكاتف والتعاون بين أفراد المجتمع. فعلى سبيل المثال فإن نص المادة التاسعة في هذا الباب هو: (الأسرة، هي نواة المجتمع السعودي، ويرى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد).

الباب الرابع: المبادئ الاقتصادية

يتكون هذا الباب من تسع مواد (من المادة 14 حتى المادة 22) جاء فيها بيان أن جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي

يتمدد إليه اختصاص الدولة وجميع موارد تلك الثروات ملك للدولة وفقاً لما يبينه النظام، ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها. كما جاء في هذا الباب بيان حرمة الأموال العامة، وكفالة حرية الملكية الخاصة، وعدم فرض الضرائب إلا عند الحاجة، وجباية الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.

فعلى سبيل المثال جاء نص المادة الرابعة عشرة على النحو التالي : (جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة، وجميع موارد تلك الثروات، ملك للدولة. وفقاً لما يبينه النظام. ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها).

ونص المادة الثامنة عشرة (تأفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يُعوض المالك تعويضاً عادلاً)

الباب الخامس: الحقوق والواجبات

يتكون هذا الباب من إحدى وعشرين مادة (من المادة 23 حتى المادة 43) جاء فيه إيضاح أن الدولة تحمي عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله، وتقوم على خدمة الحرمين الشريفين وتسهيل أمر زائرين لها لأداء مناسكهم. فنص المادة الثالثة والعشرين هو (تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله). وأما الرابعة والعشرون فنصها (تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما، وتوفير الأمن والرعاية لقاصديهما، بما يُمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة).

كما يوضح النظام حرص الدولة على توحيد الكلمة بين الدول العربية والإسلامية، وتقوية العلاقة مع الدول الصديقة، فقد نصت المادة الخامسة والعشرون على (تحريص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة، وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة).

كما جاء أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وتكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية، وتيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسّن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل، كما جاء بيان عنايتها بالعلم والثقافة والأدب ونشرها، كما تعنى بالصحة والبيئة ، وجاء ذلك في عدد من مواد الباب فعلى سبيل المثال فنص المادة السابعة والعشرين هو (تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية). وأما المادة التاسعة والعشرون فنصها : (ترعى الدولة العلوم

والآداب والثقافة، وتعنى بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي والعربي، وتُسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية).

وجاء في هذا الباب أيضاً: تنشئ الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين، والمجتمع والوطن، ويبين النظام أن الدفاع عن العقيدة الإسلامية والمجتمع والوطن، واجب على كل مواطن، فقد جاء نص المادة الثالثة والثلاثين على النحو التالي : (تُنشئ الدولة القوات المسلحة، وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة، والحرمين الشريفين، والمجتمع، والوطن).

وحددت بنود الباب، مسؤولية وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بأن تلتزم بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقتها العامة، أو يسيئ إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك. جاء نص المادة التاسعة والثلاثين على النحو التالي : (تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويُحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقتها العامة، أو يُسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك).

وجاء بيان أن مجلس الملك، ومجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون . لقد كان نص المادة الثالثة والأربعين هو: (مجلس الملك ومجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يُعرض له من الشؤون).

الباب السادس: سلطات الدولة:

يتكون هذا الباب من ثمان وعشرين مادة (من المادة 44 حتى المادة 71)، وفيها يحدد الباب سلطات الدولة، وهي: السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، كما يبين أن مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، وتطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة، جاء ذلك في عدد من مواد الباب، فعلى سبيل المثال فقد نصت المادة الرابعة والأربعون على (تتكون السلطات في الدولة من: السلطة القضائية - السلطة التنفيذية - السلطة التنظيمية. وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها، وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات). ونصت المادة الخامسة والأربعون على (مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية، كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها).

كما جاء في بنود هذا الباب، أن الملك يقوم بسياسة العامة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها. نصت المادة الخامسة والخمسون على (يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها). كما أوضح الباب نظام مجلس الوزراء ورئيسه وأعضائه ومسؤولياتهم، ويبين النظام أحكام الخدمة المدنية، بما في ذلك المرتبات، والمكافآت، والتعويضات، والمزايا، والمعاشات التقاعدية.

الباب السابع: الشؤون المالية:

يتكون هذا الباب من سبع مواد (من المادة 72 حتى المادة 78)، يحدد الباب فيها ما يتعلق بالشؤون المالية للدولة، من بيان أحكام إيرادات الدولة ووجوه صرفها، وآلية ذلك وتحديد السنة المالية. فقد كان نص المادة السابعة والسبعين هو (يُحدد النظام السنة المالية للدولة، وتصدر الميزانية بموجب مرسوم ملكي، وتشتمل على تقدير الإيرادات والمصروفات لتلك السنة، وذلك قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل، فإذا حالت أسباب اضطرارية دون صدورهما وحلت السنة المالية الجديدة، وجب السير على ميزانية السنة السابقة حتى صدور الميزانية الجديدة).

الباب الثامن: أجهزة الرقابة:

يتكون هذا الباب من مادتين (هما المادة 79 و 80) جاء في هـ بيان آلية الرقابة على جميع إيرادات الدولة ومصرفاتها، والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة، وكذلك المراقبة على الأجهزة الحكومية، والتأكد من حسن الأداء الإداري وتطبيق الأنظمة. فقد كان نص المادة التاسعة والسبعين هو (تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصرفاتها، والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ويتم التأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها، ورفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء). وأما المادة الثمانون فنصها (تتم مراقبة الأجهزة الحكومية، والتأكد من حسن الأداء الإداري، وتطبيق الأنظمة. ويتم التحقيق في المخالفات المالية والإدارية، ويُرفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء).

الباب التاسع: أحكام عامة:

وهو الباب الأخير من هذا النظام ويتكون من ثلاث مواد (من المادة 81 حتى المادة 83)، وجاء بيان بعض الأحكام العامة، كتطبيق النظام، وتعطيل بعض أحكامه وتعديله.

أهمية النظام الأساسي للحكم

يُعدُّ النظامُ الأساسي للحكم وثيقةً دستورية هامة ويعد صدوره بداية مرحلة هامة من مسيرة التطور السياسي والتنظيمي للمملكة العربية السعودية ، وهذا النظام كما يدل اسمه هو نظام أساس وهذا يعني أمرين يوضحان أهمية هذا النظام ومكانته وهما:

الأمر الأول : (من الناحية الشكلية) : يحتل النظام الأساسي للحكم المرتبة الأعلى في هرم أنظمة الدولة، مما يعني أن له علواً على ماعداه من أنظمة ، وهذا معنى مقارب لما يعرف بمبدأ سمو الدستور والذي يقصد به أن للقواعد الدستورية مكان الصدارة والهيمنة على جميع القواعد القانونية الأخرى . ويمكن أن يطلق على هذا " السُّمُوُّ الشكلي للنظام الأساسي" .

الأمر الثاني : (من الناحية الموضوعية) : إن الموضوعات التي ينظمها النظام الأساسي للحكم على درجة كبيرة من الأهمية، فهو ينظم شكل الدولة ونظام الحكم فيها، ويحدد هويتها وسلطاتها المختلفة واختصاصات كل سلطة والعلاقة بينها، كما يحدد الحقوق والواجبات العامة، وبذلك تعد مواد النظام الأساسي للحكم ومضامينها قواعد أساسية تبنى عليها الأنظمة الأخرى ولا تخالفها. ويمكن أن نطلق على هذا " السُّمُوُّ الموضوعي للنظام الأساسي" .

وبذلك يتضح أن النظام الأساسي للحكم له أهمية قصوى في الحياة السياسية والتنظيمية للمملكة ويشكل نقلة نوعية بارزة في التطور السياسي والتنظيمي للمملكة، لم أنطوى عليه من تحديد هوية الدولة والمجتمع وبيان حقوق الراعي والرعية، وتنظيم العلاقة بين سلطات الدولة وتحديد اختصاصاتها^(١).

(١) قراءة في النظام الأساسي للحكم، صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور يصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة القصيم، محاضرة نظمها الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، مساء يوم الثلاثاء 1431/7/3 هـ ،

<http://www.burnews.com/news-action-show-id-15820.htm>

مزايا النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية

يتميز النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بمزايا عدة، أهمها:

أولاً : اعتماده على كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)

إن المطلع على النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية والمتأمل في بنوده ليدرك بوضوح قيام هذا النظام على شرع الله سبحانه وتعالى واعتماده على الكتاب والسنة وهذه الميزة لا تجدها في أي نظام من أنظمة العالم، فلا يخلو باب من أبواب هذا النظام وفي كثير من مواده من النص على ذلك، وبهذه الميزة يختلف النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية عن غيره من دساتير الدول، فدساتير الدول هي المرجعية العليا للدولة، أما النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية ليس هو المرجعية العليا للدولة، بل المرجعية العليا للدولة التي بينها النظام نفسه هي كتاب الله وسنة رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) كما نص على ذلك في المادة الأولى والسابعة منه، فهذه المادة لا تكتفي بالتأكيد على مرجعية الكتاب والسنة أو كونهما دستوراً للبلاد بل تنص وبشكل قاطع لا لبس فيه على أن الكتاب والسنة هما مصدر السلطة في المملكة العربية السعودية، كما تنص على حاكميتهما على هذا النظام وسائر أنظمة الدولة تقول المادة: (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة).^(١)

ومما يدل على قيام هذا النظام على شريعة الله واعتماده على كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) جوانب كثيرة منه، منها على سبيل المثال :

١ - جاء في المادة الأولى منه: (المملكة العربية السعودية دولة إسلامية، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) ، ولغتها هي اللغة العربية ...) وهذا الانتماء المعرفي للعربية فرع عن الانتماء لكتاب الله تعالى الذي وصفه الله تعالى بالعربية في غير موضع من كتابه عز وجل ومن ذلك : { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ } [يوسف:2]، { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ } [الرعد: 37].

٢ - يحدد النظام أعياد الدولة وفق سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتاريخها مرتبط بحدث نبوي، كما جاء في المادة الثانية (عيدا الدولة هما عيد الفطر والأضحى، وتقويمها هو التقويم الهجري) وهذا التحديد التزام بمصدرية الكتاب والسنة لهذا النظام حيث تُحدّد السنة أعياد

(١) انظر: قراءة شرعية في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، د. محمد بن إبراهيم السعيد، موقع لوجينيات

المسلمين بما جاء عَنْ أَنَسٍ (رضي الله عنه) قَالَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا، فَقَالَ: (مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ؟) قَالُوا: كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ^(١). كما تحدد التقويم بأنه التقويم الهجري، وهو تحديد فيه تمييز للدولة واعتزاز بانتمائها للتاريخ الإسلامي المجيد، الذي تُورِّثُ جميعُ وقائعِهِ بالتاريخ الهجري المرتبط بالحدث الذي يُعَدُّ من الناحية السياسية أول إعلان لنشوء الدولة الإسلامية.

٣ - في المادة الثالثة جعل كلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) تتوسط علم الدولة المميز لها تأكيداً للهوية الإسلامية، ولا ينكس العلم تعظيماً لهذه الكلمة.

٤ - ورد في المادة الخامسة أن مبايعة الملك تكون على كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم).

٥ - جعل النظام في المادة السابعة الحكم مستمداً من كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، وهما الحاكمان على النظام وجميع أنظمتها.

٦ - أكد النظام في المادة التاسعة على تنشئة أفراد الأسرة على العقيدة الإسلامية.

٧ - جاء في المادة الثالثة والعشرين تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله.

٨ - أكد النظام في المادة السادسة والعشرين على رعاية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وليس وفق الأنظمة الدولية.

٩ - جين النظام في المادة الرابعة والثلاثين التزام الدولة بالدفاع عن العقيدة الإسلامية.

١٠ - جعل النظام في المادة الخامسة والأربعين مصدر الإفتاء في الدولة، كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم).

١١ - بين النظام في المادة السادسة والأربعين أن لاسلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

١٢ - أكد النظام في المادة الثامنة والأربعين أن المحاكم تطبق على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، حديث رقم 1134.

١٣ - بين النظام في المادة الخامسة والخمسين أن الملك يقوم بسياسة العامة سياسة شرعية

طبقاً لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة

للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها.

ثانياً : عناية النظام بالمجتمع والأسرة

إن من أهم ما تعنى به الأنظمة السياسية الدولية هو المجتمع، والأسرة هي نواة هذا المجتمع، إلا أننا نشاهد في الواقع العالمي المعاصر ضعفاً واضحاً في العناية بالأسرة وصيانتها وتربط أفرادها، ويرجع ذلك إلى قصور في تلك الأنظمة أو ضعف في التطبيق، وأما في النظام السياسي للحكم في المملكة العربية السعودية يعنى بالمجتمع والأسرة عناية تامة انطلاقاً من قيامه على كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم).

يفرد النظام خمس مواد لبيان مقومات المجتمع السعودي ابتداء من المادة 9 وحتى 13 وهذه المواد تؤكد بمنطوقها أن سياسة الدولة للمجتمع ورعايتها له إنما هي من منظور شرعي حيث يضع النظام من مسؤوليات الدولة حماية البناء الاجتماعي الموافق للشريعة الإسلامية والانتماء الديني للمواطن السعودي. فمطلع المادة (9) : (الأسرة هي نواة المجتمع السعودي) وهذا يعني أنه لا يمكن اعتماد أي أنظمة أو الدخول في اتفاقيات أو معاهدات دولية تسمح ببناء اجتماعي يقوم على غير الأسرة، وهو البناء الفطري للإنسانية منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [الحجرات: 13]. والجزء الثاني من المادة التاسعة (ويرى أفرادها - أي الأسرة - على أساس العقيدة الإسلامية) فالتربية في النظام الأساسي ليست مسؤولية الأسرة وحدها بل هي أيضاً مسؤولية الدولة، ومن واجب الدولة أن تحول بين أفراد المجتمع وبين أي عمل تربوي يناهي العقيدة الإسلامية، أو يؤدي إلى الإخلال بالتربية على أساس من العقيدة الإسلامية، وهذا المعنى تؤكد المادة العاشرة التي نص صدرها (تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية) وهو نص يؤكد الرعاية التربوية على منهج إسلامي للأسرة من جهة الدولة.

أما المادة (11) فإنها تتولى وصف المجتمع السعودي (يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراد بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم) وهي مادة مستمدة حرفياً من قوله تعالى : {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران: 103] {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [المائدة: 2]. والمادة (13) تنص على أهداف التعليم في المملكة العربية السعودية فتجعل العقيدة هي الغاية الأولى من غايات التعليم : (يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس الناشئة).

ثالثاً: صيانة اقتصاد الدولة وفق الضوابط الشرعية

إن موارد الدولة ومصارفها المالية من أهم ما تعنى به النظم السياسية للدول، إلا أنه لما كانت معظم دول العالم تحكم بالنظم الوضعية فإن ذلك لا يكفل لها صيانة أموالها وتوزيعها توزيعاً عادلاً، ومن جانب آخر فإنه لا يصون موارد تلك الدول من المصادر المحرمة لاقتصادها كالربا ونحوه الذي تجيزه معظم النظم الدولية.

أما النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية فيخصص تسع مواد للمبادئ الاقتصادية تبتدئ بالمادة (14) وتنتهي بالمادة (22) وفي جميع هذه المواد نجد أن الشريعة الإسلامية حاضرة إما بالنص عليها كما في المادة (17) والتي تبين أن الملكية والعمل ورأس المال مقومات أساسية للاقتصاد والمجتمع في المملكة وفق الشريعة الإسلامية، والمادة (21) والتي تنص على جباية الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، أو ضمناً كما في بقية المواد السبع الأخرى والتي بُنيت على أساس شرعي حيث إن جميعها تقترب أن تكون نصوصاً فقهية محكمة، حاصلها ملكية الدولة لثروات باطن الأرض وظاهرها وحماية المال العام وكفالة الملكية الخاصة، وحظر المصادرة العامة والضرائب.

رابعاً: التوزيع العادل للحقوق والواجبات

يخصص النظام عشرين مادة للحقوق والواجبات، وتعني واجبات الدولة وحقوقها وواجبات المواطنين وحقوقهم وتبدأ من المادة 23 وتنتهي بالمادة 43 وجميع هذه المواد تبني الحقوق والواجبات على أساس الشريعة الإسلامية.

فالمادة (23) تنص على أعظم واجبات الدولة فتقول: (تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته وتأمّر بالمعروف وتنهي عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله) فحماية العقيدة الإسلامية هي أعظم واجبات الدولة المسلمة التي تجعل الشريعة الإسلامية دستوراً، تأسيساً بدولة الرسالة أو دولة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وتطبيق الشريعة هو امتثال أمر الله تعالى بإقامة الدين: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ} [الشورى:13].

أما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو واجب على المسلمين جميعاً لكنه أوجب على من مكناه الله تعالى في الأرض قال سبحانه: {الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ} [الحج:41].

وكذلك الدعوة إلى الله هي من واجبات القادة من أتباع النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) : {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [يوسف: 108].

وفي المادة (26) يجعل النظام من واجبات الدولة حماية حقوق الإنسان ولكنه يقيد هذه الحماية وهذه الحقوق بكونها وفق الشريعة الإسلامية فما جعلته الشريعة حقاً للإنسان فإن الدولة مسؤولة عن حمايته وما ليس كذلك فلا يدخل تحت مسؤوليات الدولة.

المادة (33) تجعل أولى مهام القوات المسلحة هي الدفاع عن العقيدة والحرمين ، والدفاع عن العقيدة هو المعنى الأسمى من معاني الجهاد في سبيل الله {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ} [الأنفال: 60].

كما تبين المادة (34) أن الدفاع عن العقيدة والوطن واجب كل مواطن ، وهو امتثال لقوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [المائدة: 35] وسواها من الآيات الكريمة التي تأمر المسلمين بالجهاد.

خامساً: فصل السلطات وعدم إحداث سلطة تشريعية

ويخصص النظام (27) مادة لبيان سلطات الدولة تبدأ بالمادة (44) وتنتهي بالمادة (71) وتحدد المادة (44) أنواع السلطات في النظام السعودي وهي السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية ، ولا يوجد في النظام السعودي سلطة تشريعية ، إذ إن التشريع إلهي يؤخذ من الكتاب والسنة وهما دستور المملكة {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ} [الشورى: 13].

وتبين المادة 45 أن مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية هو الكتاب والسنة ، ولا تشير أي من المواد إلى مذهب معين من المذاهب الفقهية الأربعة .

أما المادة (46) فنصها : (القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية) ويبدو جلياً من هذه المادة مع ما تقدمها من مواد وما يتلوها أن القضاء ليس إلا جانباً من جوانب تطبيق الشريعة الإسلامية وليس كل جوانب تطبيقها.

وتفسر المادة (48) ما سبقها ونصها : (تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة) وقد تضمنت هذه المادة تقييد الأنظمة الصادرة من ولي الأمر والتي تلتزم المحاكم

بتطبيقها بكونها لا تتعارض مع الكتاب والسنة ، وهذا القيد تأكيد خاص لما ورد عاما في المادة السابعة من النظام والتي تقدم الحديث عنها.

سادساً: إيضاح العلاقة بين الحاكم والمحكوم

تبين عدد من مواد النظام العلاقة بين المواطن والدولة وهي علاقة مسؤولية مشتركة ، إلا أن جانب الدولة في تحمل هذه المسؤولية أكبر بكثير ، فهي تتحمل مسؤولية التعليم والأمن والسياسة الداخلية والخارجية وتجعل المواطن شريكاً في مسؤوليات آخر ، وتبدأ مسؤولية المواطن عملياً من بيعة المواطنين التي تنص عليها المادة السادسة من النظام ، تقول المادة : (يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره) ويلاحظ تضمن المادة لجزء من نص بيعة المسلمين للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في حديث عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) قال : (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة. في العسر واليسر. والمنشط والمكره. وعلى أثرة علينا. وعلى أن لا ننازع الأمر أهله. وعلى أن نقول بالحق أينما كنا. لا نخاف في الله لومة لائم)^(١).

وتبين المادة التاسعة والعاشر شراكة الدولة بل مسؤوليتها عن تربية النشء على القيام بمسؤولياتهم تجاه الدين والدولة والمجتمع والأسرة. كما تبين المادة (13) مسؤولية الدولة عن تعليم أفراد المجتمع وتجهيزهم ليكونوا نافعين لمجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه. وكما أن عدداً من مواد النظام تؤكد على مسؤولية الدولة عن حماية المال الخاص والعام ، إلا أن المادة (16) تجعل المواطن شريكاً في وجوب حماية المال العام (للأموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها).

وتنص المادة (20) من فرض الضرائب على المواطنين إلا عند الحاجة ، وهنا يجعل النظام الدولة هي المسؤول الوحيد عن أعباء الدولة المالية في جميع الأحوال ، إلا عند الحاجة ، وهذه العبارة تجعل مسؤولية المواطن عن الإنفاق العام في الدولة معلقة بعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها. يجعل النظام المواطن شريكاً مهماً في مسؤولية التكافل الاجتماعي ، فالدولة تجي الزكاة من المواطن وتصرفها في مصارفها ، وكما أن النظام يجعل الدولة تكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، فهو يجعل المواطن شريكاً في الضمان الاجتماعي فهي داعمة له وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية كما في المادة (27).

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، حديث رقم 1840.

مراجع للاستزادة

١ -قراءة شرعية في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، د. محمد بن إبراهيم السعيد، موقع لوجينيات

<http://lojainiat.com>

٢ -موقع وزارة الخارجية السعودية: <http://www.mofa.gov.sa>

٣ -موقع الألوكة : <http://www.alukah.net/Library/0/36229/#ixzz2Ar5A8NWZ>